

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2011 مراكش

الورشة المسيرة ذاتيا "الحماية القانونية للمهاجرات في وضعية غير نظامية"

افتتحت أشغال هذه الورشة برئاسة الجمعية (جمعية نساء للمساواة والديمقراطية) السيدة فاطمة أفيد بتقديم أرضية الندوة المتمحورة حول :

- راهنية موضوع الهجرة في الأجنحة الدولية والوطنية وتصاعد الهجرة النسائية
- إشكالية الهجرة بين التصديق على المواثيق الدولية والملاءمة في التشريعات الوطنية
- حماية حقوق المهاجرين بين أعمال المقاربة الحقوقية و حماية السيادة الوطنية

#### الأهداف من الورشة

- 1 تشخيص وضعية المهاجرات في وضعية غير نظامية
  - 2 التعريف بالحقوق الإنسانية للمهاجرات ودور المجتمع المدني في الدفاع عنها
  - 3 الوقوف على وضعية المرأة المهاجرة داخل المدينة كفضاء للعيش المشترك
  - 4 تقييم السياسة الجديدة للهجرة من طرف المغرب
- مداخلة الأستاذة خديجة المضاوض
- إشكالية مفهوم نشر الاتفاقيات بين ما هو محلي والقانون الدولي
  - الحاجة إلى تفعيل الاجتهاد القضائي للحماية الفعلية لحقوق المهاجرين
  - ضرورة إصدار قوانين للحماية من الاستغلال المنزلي للعاملات المهاجرات وكذلك قانون للحماية من شبكات الاتجار بالبشر
  - التأكيد على ضرورة تطبيق القوانين وإصدار قانون جديد للهجرة منسجما مع اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
  - مداخلة الأستاذ عبد الفتاح الزين
  - الصور النمطية حول النساء عموما والمهاجرة على وجه الخصوص
  - تقارير المنتظم الدولي تؤكد تصاعد الهجرة النسائية
  - النساء المهاجرات في وضعية هشاشة
  - كيف نصل إلى مدن آمنة والصديقة للكل
  - ضرورة استحضار الأبعاد السوسيو ثقافية للتعامل مع ملف الهجرة والمهاجرات
  - مداخلة الأستاذة أسماء الصبار
  - الانطلاق من المعايير الدولية والوطنية لتحديد موضوع الهجرة
  - تقييم السياسة الجديدة للهجرة على ضوء: تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وما تضمنه من توصيات
  - إشراك المجتمع المدني في بلورة سياسة جديدة للهجرة
  - تقديم نموذج لعمليات التسوية إقليم الصخيرات تمارة معززا بالأرقام والإحصائيات مع التطرق للشروط والأكراهات التي واجهت اللجنة
  - اقتراح حكامه دولية متجددة للتنقلات البشرية باعتماد المقاربة الحقوقية
  - التوصيات
  - الاهتمام بالعاملات المغربيات في المهجر وما يعانينه من استغلال
  - إيجاد آليات إقليمية لتدبير الهجرة وفق مخطط إنمائي اقتصادي واجتماعي في البلدان

#### المصدرة للهجرة

- تطبيق القوانين وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بالهجرة
- ضرورة سن قوانين جديدة تتلاءم مع دستور 2011 والمواثيق الدولية وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- تسوية الملفات القانونية العالقة في مجال الهجرة
- حماية النساء من تجارة البشر
- تيسير الولوج للخدمات الاجتماعية بالنسبة للمهاجرين وخاصة المرأة في وضعية غير نظامية
- تطوير الاجتهاد القضائي لحماية المهاجرين
- تفعيل آلية تدبير حقوق المهاجرين داخل المدينة والعمل على تعميمها في المغرب
- التشغيل الذاتي في إطار الإدماج
- إشراك المجتمع المدني في صياغة مشاريع القوانين
- احترام مبدأ عدم الترحيل + وضع إطار قانوني مؤسساتي ينظم اللجوء
- إحداث هيئات وآليات للتكفل بالمهجرات ضحايا العنف

- التربية على حقوق الانسان في منظومة التربية الوطنية
  - الاهتمام بالعمال المهاجرين المغاربة (الهجرة الموسمية)
  - احداث لجان المراقبة ( الأمن- القضاء - وزارة الخارجية) لتتبع وضعية المهاجرين
  - التحسيس بحقوق المهاجرين وواجباتهم القانونية
  - تفعيل آليات تنفيذ القوانين
  - تجميع الشهادات من أجل دراستها وطبوعها
  - الضغط على القنصلية الشرفية للفلبين بالمغرب بالخضوع للقوانين الدولية وإعطاء تمثيل المهاجرين الفلبينيين لمغربي الجنسية
  - تسريع إخراج قانون تشغيل عاملات البيوت
  - ربط الهجرة بالتنمية
  - فرض رقابة على وكالات التشغيل والاستقدام بالمغرب باسراك وزارة التشغيل والسياحة
  - فرض ضرائب على الأسر المستخدمة للعمالة الأجنبية
  - القوانين يجب أن لا تشرعن العنف
  - العمل من أجل تشجيع التربية بين الثقافية.
- صياغة برامج تكوينية وتحسيسية في مجال حقوق المهاجرين لكل العاملين في المجال من امن قضاء**